المشاركة السياسية للشباب اللبناني: بين الإقصاء البنيوي والعزوف الطوعي

د. داليدا بيطار

الملخّص العربي

يبحث هذا العمل في المشاركة السياسية للشباب اللبناني بوصفها إحدى أكثر الإشكاليات تعقيداً في السوسيولوجيا السياسية، نظراً لارتباطها بالبنية الطائفية للنظام السياسي، وبالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الشباب. يكشف البحث عن فجوة واضحة بين الحضور الاحتجاجي القوي للشباب منذ عام ٢٠١١ وبين ضعف تمثيلهم داخل المؤسسات السياسية الرسمية، وهو ما يشير إلى أنّ أزمة المشاركة ليست مجرد عزوف فردي، بل نتاج إقصاء بنيوي يفرضه النظام السياسي وآلياته. ويعتمد المقال مقاربة ثلاثية: تحليل المفاهيم العامة للمشاركة السياسية لدى الشباب، وتفكيك المعوّقات البنيوية التي تحدّ من انخراطهم في لبنان، واستكشاف ممكنات تعزيز مشاركتهم عبر إصلاحات انتخابية، وتطوير الحياة الحزبية، وتمكين البلديات والمجتمع المدني، وتعزيز التربية المدنية والمشاركة الرقمية. وتخلص الدراسة إلى أنّ إعادة دمج الشباب في العملية السياسية يتطلب إصلاحات عميقة تدمج التغيير القانوني بالتحول الثقافي، بما يسمح بتحويل الطاقة الاحتجاجية إلى فعل مؤسسي مستدام.

الكلمات المفتاحية: الشباب اللبناني – المشاركة السياسية – الطائفية – السوسيولوجيا السياسية – النظام الانتخابي – المجتمع المدني – التربية المدنية – المشاركة الرقمية

.

Political Participation of Lebanese Youth: Between Structural Exclusion and Voluntary Abstention

Dr. Dalida Bitar

Abstract

This study examines the political participation of Lebanese youth as one of the most complex issues in Arab political sociology, due to its deep connection with Lebanon's sectarian political structure and the socioeconomic transformations shaping youth experiences. The research reveals a significant gap between the strong youth presence in protest movements since 2011 and their limited representation within formal political institutions. This discrepancy indicates that the crisis of participation is not merely a matter of individual disengagement, but rather the result of structural exclusion embedded in the political system. The article adopts a threefold analytical approach: examining the conceptual foundations of youth political participation; analyzing the structural, legal, and cultural obstacles that restrict youth engagement in Lebanon; and exploring the potential pathways for strengthening participation through electoral reform, revitalizing political parties, empowering municipalities and civil society, and enhancing civic education and digital engagement. The study concludes that reintegrating youth into political life requires comprehensive reforms that combine institutional change with cultural transformation, enabling the transition from protest-driven activism to sustainable institutional participation.

Keywords: Lebanese youth – political participation – sectarianism – political sociology – electoral reform – civil society – civic education – digital engagement.

المقدمة

تمثل المشاركة السياسية للشباب إحدى أبرز الإشكاليات التي تشغل السوسيولوجيا السياسية في العالم العربي، نظراً لكونها تقع عند تقاطع البنى السياسية، والسلطة، والهوية، والتحولات الاجتماعية. فالمشاركة هنا ليست فعلاً انتخابياً فحسب، بل عملية مركّبة تعبّر عن علاقة الأفراد بالدولة، وعن مستوى اندماجهم في المجال العام، وعن قدرة المؤسسات السياسية على استيعاب طاقات الفئات الشابة أو تهميشها. وتظهر هذه الإشكالية بحدة أكبر في لبنان، حيث يتداخل النظام الطائفي مع تحوّلات اجتماعية وثقافية سريعة يعيشها جيل شاب يمتلك وعياً سياسياً مرتفعاً لكنه يجد نفسه خارج دوائر التأثير الفعلي.

لقد شكّل الشباب العربي، واللبناني على نحو خاص، الركيزة الأساس للحركات الاحتجاجية التي اندلعت منذ عام ٢٠١١، والتي عبّرت عن رفضٍ عميق للفساد، والزبائنية، وانسداد الأفق السياسي. غير أنّ هذا الحضور القوي في الشارع لم يُترجم إلى مشاركة مؤسسية داخل الأحزاب أو البرلمانات أو مواقع صنع القرار. وبدلاً من أن يتحوّل الضغط الاحتجاجي إلى مسار سياسي منظّم، بقي فعل الشباب محصوراً في موجات متقطعة، ما كشف عن فجوة بنيوية بين قدرتهم على التعبئة وقدرة النظام السياسي على احتضانهم (عليوة ٢٠٠١، ١٧).

ورغم الإجماع الدولي والأممي خلال العقدين الأخيرين على ضرورة تمكين الشباب باعتبارهم رصيداً تنموياً وسياسياً أساسياً (UNDP 2017، ٨)، ما تزال الأنظمة العربية including—لبنان—تتعامل مع الشباب بوصفهم "طاقة احتجاجية" لا "فاعلين سياسيين". وبهذا تستمر إعادة إنتاج النخب التقليدية، وتتعمّق أزمة التمثيل السياسي، وتتسع الفجوة بين الدولة والفئات الشابة التي تُشكّل الكتلة الديموغرافية الأكبر.

من هنا تتأكد أهمية هذا البحث الذي يسعى إلى تحليل أسباب ضعف المشاركة السياسية لدى الشباب اللبناني من منظور سوسيولوجي نقدي، عبر التمييز بين الإقصاء البنيوي المفروض من بنية النظام الطائفي، والعزوف الطوعي الناتج عن فقدان الثقة بالمؤسسات. كما يهدف البحث إلى إبراز تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ديناميات المشاركة، وتحديد موقع الحالة اللبنانية داخل الإطار العربي الأوسع لظاهرة "تهميش الشباب" في الدول الهشّة.

وينطلق البحث من أسئلة محورية هي:

–ما العوامل البنيوية والسياسية والقانونية التي تقيّد مشاركة الشباب في لبنان؟

–كيف يتحوّل الشباب من قوة احتجاجية فاعلة إلى فاعل سياسي مُبعَد أو معطَّل؟

–وما الإمكانات الواقعية لخلق مساحات بديلة للمشاركة خارج الأطر الحزبية التقليدية؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، تعتمد الدراسة المنهج الوصفي–التحليلي الذي يسمح بقراءة الظاهرة داخل سياقها اللبناني وربطها بالبنى الاجتماعية والسياسية المنتجة لها. كما تستفيد من مقاربة مع الأدبيات العربية والدولية لتوضيح الخصوصية اللبنانية ضمن المشهد الإقليمي الأشمل.

المحور الأول: فاعلية وأهمية المشاركة السياسية للشباب العربي

يهدف هذا المحور إلى وضع إطار نظري لفهم طبيعة المشاركة السياسية لدى الشباب العربي، من خلال تحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالفعل السياسي، وتحديد الأهمية التي تكتسبها مشاركة الفئات الشابة في تجديد الحياة السياسية وتعزيز الشرعية الديمقراطية. كما يتناول مستويات المشاركة وأشكالها المختلفة، والتباين بين المشاركة الطوعية والمشاركة التعبوية، والعوامل البنيوية التي تؤثر في انخراط الشباب داخل المجال العام. ويُعد هذا المحور مدخلاً ضرورياً لفهم الحالة

اللبنانية، إذ يحدد الخصائص العامة للمشاركة الشبابية في العالم العربي قبل الانتقال إلى تحليل معوّقات المشاركة في لبنان وإمكانات تفعيلها.

أولاً: الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية

تُعرَّف المشاركة السياسية بأنها مجموعة الأفعال التي يمارسها الأفراد للتأثير في صناعة القرار، سواء بصورة مباشرة عبر الانتخاب والترشح، أو بصورة غير مباشرة من خلال الاحتجاج، والعمل المدني، والمبادرات التطوعية، والحملات الرقمية. وتشدد الأدبيات على أن المشاركة ليست فعلاً انتخابياً فحسب، بل علاقة اجتماعية–سياسية تكشف طبيعة الارتباط بين المواطن والدولة، ودرجة شعور الفرد بقدرته على التأثير (عليوة ٢٠٠١، ٣٣). وفي المنطقة العربية، يتداخل هذا المفهوم مع بنى تقليدية وقيم جماعية تجعل المشاركة غالباً امتداداً للهوية والانتماء أكثر مما هي تعبير عن المواطنة الحديثة.

ثانياً: أهمية مشاركة الشباب في الحياة السياسية

تشكل مشاركة الشباب ركيزة أساسية لحيوية النظم السياسية وقدرتها على تجديد نخبها. فالشباب يمثلون الشريحة الديمغرافية الأكبر والأكثر دينامية، وانخراطهم السياسي يساهم في تعزيز الشرعية الديمقراطية، وتطوير السياسات العامة، وتحسين جودة الحوكمة. وفي المقابل، يؤدي تغييبهم إلى انغلاق المجال العام، واحتكار السلطة، وارتفاع مستويات الاغتراب السياسي، وتراجع الثقة بالمؤسسات. وتُظهر دراسات عديدة أن مشاركة الشباب ترتبط مباشرة بزيادة الشفافية وتصاعد مطالب المساءلة الديمقراطية (معوض ١٩٨٣، ١١٢).

ثالثاً: مستويات المشاركة السياسية لدى الشباب

تظهر المشاركة الشبابية في مستويات متعددة تعكس طبيعة البيئة السياسية والاجتماعية:

١ .المستوى الانتخابي: التصويت والترشح، حيث تتجلى قدرة الشباب على التأثير الرسمي.

٢ .المستوى الحزبي: الانضمام إلى الأحزاب أو المبادرات التغييرية الجديدة، رغم محدودية الانفتاح الحزبي التقليدي.

٣ .المستوى المدني: العمل في منظمات المجتمع المدني والمبادرات التطوعية.

٤ .المستوى الاحتجاجي: التظاهرات والاعتصامات والحركات الطلابية.

٥ .المستوى الرقمي: الحملات الإلكترونية، صناعة المحتوى، الرقابة الشعبية (الجوهري ١٩٨٥، ٥٤).

وتكشف هذه المستويات عن ميل الشباب للمشاركة غير المؤسسية في ظل انسداد القنوات التقليدية.

رابعاً: المشاركة بين الطوعية والتعبئة

تتراوح المشاركة الشبابية بين نموذجين رئيسيين:

–المشاركة الطوعية: القائمة على الاختيار الحر والوعي السياسي، وتتطور في السياقات التي تسمح بالتعددية والانفتاح.

–المشاركة التعبوية: القائمة على الولاءات الطائفية أو القبلية أو الحزبية المغلقة، وتستخدمها القوى التقليدية لتعزيز شرعيتها (دوفرجيه، ٨٩).

وفي معظم الدول العربية، تتداخل هاتان الصيغتان، ما يجعل السلوك السياسي للشباب نتاجاً لضغوط اجتماعية أكثر منه تعبيراً عن إرادة مستقلة.

خامساً: العوامل البنيوية المؤثرة على المشاركة

تؤثر بنية الدولة في طبيعة المشاركة الشبابية، إذ تنمو المشاركة في الدول ذات المؤسسات القوية والحوكمة الرشيدة، بينما تتراجع في الدول الهشّة حيث تهيمن الزبائنية والطائفية ويضعف المجال العام. وتُظهر التجارب العربية أن ضعف

المشاركة غالباً ما يكون نتيجة مباشرة لانسداد الأطر المؤسسية وارتفاع مستويات عدم الثقة، وليس فقط بسبب عزوف الشباب (بغدادي ١٩٩٣، ١٤١).

سادساً: موقع الحالة اللبنانية ضمن الإطار العربي

تشكّل التجربة اللبنانية نموذجاً مركّباً لفهم المشاركة الشبابية، نظراً لطبيعة النظام الطائفي وانقساماته، وارتفاع مستوى الوعي السياسي لدى الشباب مقابل ضعف القنوات الرسمية لتمثيلهم. ويتقاطع الواقع اللبناني مع السياق العربي الأوسع في ثلاثة عناصر:

–تهميش الشباب داخل النظام السياسي التقليدي؛

–انتقال المشاركة من المؤسسية إلى الاحتجاجية؛

–غياب السياسات العامة الداعمة لإدماج الشباب في مواقع القرار.

وبذلك يمثّل المحور الأول أساساً نظرياً لقراءة الحالة اللبنانية في المحورين التاليين.

المحور الثاني: معوّقات المشاركة السياسية للشباب في لبنان

يمثّل هذا المحور خطوة مركزية في تحليل المشاركة السياسية للشباب اللبناني، إذ ينتقل من الإطار النظري العام إلى تفكيك البنى والعوامل التي تعيق انخراط الفئات الشابة في المجال السياسي الرسمي. فالمشاركة لا تُقاس فقط برغبة الشباب أو وعيهم السياسي، بل تتحدد أساساً بطبيعة النظام السياسي، والقواعد القانونية التي تنظّم العمل العام، وإمكانات الوصول إلى مواقع التأثير. ويهدف هذا المحور إلى كشف المعوّقات البنيوية والمؤسسية والثقافية التي تُبقي الشباب خارج دائرة الفعل السياسي، من خلال تحليل النظام الطائفي، والقوانين الانتخابية، وضعف الحياة الحزبية، إضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقم الإقصاء وتعمّق الفجوة بين الشباب والدولة. ويمهّد هذا التحليل لفهم دقيق للواقع اللبناني، بما يسمح في المحور الثالث باقتراح مسارات عملية لإعادة إدماج الشباب في صناعة القرار.

أولاً: البنية الطائفية وانغلاق النظام السياسي

يمثل النظام الطائفي الإطار البنيوي الأكثر تأثيراً على المشاركة السياسية للشباب، إذ يعيد توزيع السلطة تبعاً لانتماءات جماعية مغلقة لا تفسح مجالاً لدخول نخب جديدة أو لتجديد التمثيل. وفي هذا النظام، تُختزل المواطنة بالهوية الطائفية، وتُعاد صياغة الحياة السياسية عبر شبكات الولاء والمحاصصة، ما يحرم الشباب من فرص التعبير الحر أو الصعود السياسي الطبيعي. ويؤدي غياب الديمقراطية الداخلية داخل الطوائف والأحزاب إلى تكلّس في مواقع القيادة، ويُبقي موقع الشباب هامشياً داخل النسق السياسي (الأسود ١٩٩٠، ٧٣).

ثانياً: قصور الإطار القانوني وضعف تنظيم الحياة الحزبية

تدار الحياة الحزبية في لبنان وفق قانون الجمعيات العثماني لعام ١٩٠٩، وهو قانون لا ينسجم مع متطلبات العمل السياسي الحديث، ولا يفرض آليات للشفافية أو الديمقراطية الداخلية أو تداول القيادة. ونتيجة لذلك، تتحول الأحزاب إلى كيانات مغلقة تعتمد على الزعامات الشخصية والتمويل غير المنظم، ما يجعلها غير جذّابة للشباب الذين يطمحون إلى أدوار فاعلة. كما يؤدي غياب التشريعات الحديثة إلى إضعاف المساءلة الحزبية وإعاقة تطور أنماط جديدة من العمل السياسي (الكبيسي١٩٨١ ، ١٠١).

ثالثاً: قيود القانون الانتخابي وإعادة إنتاج التمثيل التقليدي

على الرغم من إدخال النظام النسبي في انتخابات ٢٠١٨ و٢٠٢٢، إلا أنّ القانون الانتخابي في صيغته الحالية يكرس احتكار القوى التقليدية للسلطة. فارتفاع الحاصل الانتخابي، واعتماد الدوائر الطائفية، والصوت التفضيلي، وتكاليف الحملات المرتفعة — جميعها عوامل تجعل القدرة التنافسية للقوى الشبابية محدودة للغاية. كما يؤدي غياب الميغاسنتر وضعف الرقابة على المال الانتخابي إلى تراجع فرص الشباب في تشكيل بدائل حقيقية داخل النظام السياسي (وزارة الداخلية اللبنانية ٢٠١٧، ٩٥–١٠٤).

رابعاً: الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على المشاركة

تفرض الأزمة الاقتصادية العميقة التي يعيشها لبنان منذ عام ٢٠١٩ ضغطاً مباشراً على الشباب، فتدفعهم نحو التركيز على البقاء وتجاوز الأزمات اليومية على حساب الانخراط السياسي. وتؤدي مستويات البطالة والهجرة غير المسبوقة إلى تفريغ المجال العام من الطاقات الشابة، بينما يستمر استخدام الخدمات والفرص الاقتصادية كأدوات زبائنية للتحكم بالسلوك السياسي. ويُسهم هذا الواقع في إضعاف استقلالية الشباب وتقليص قدرتهم على المشاركة المؤسسية. (بطرس ٢٠٠٧، ٢٢١).

خامساً: المعوّقات الثقافية وضعف الثقة بالمؤسسات

تتداخل عوامل عديدة في إنتاج ثقافة سياسية تُقلل من الحافز للمشاركة، منها الخوف من الانقسام السياسي، والارتهان للولاءات العائلية والطائفية، وضعف التربية المدنية، إضافة إلى تراكم خيبات الثقة في الدولة. ويولد هذا الواقع شعوراً بالاغتراب السياسي لدى الشباب، يجعل السياسة مجالاً خصباً للشك والإحباط بدلاً من أن تكون مساحة للفعل والتأثير والتغيير. (أحمد ١٩٩٤، ٥٧).

سادساً: التمييز العمري وإقصاء فئة واسعة من الشباب

يشكّل تحديد سن الاقتراع بـ٢١ عاماً أحد أبرز أشكال الإقصاء القانوني للشباب. فالدولة تعترف بأهليتهم المدنية والجزائية عند سن ١٨، لكنها تحجب عنهم حق المشاركة في انتخاب ممثليهم. ويولد هذا التناقض شعوراً بأن النظام السياسي لا يثق بالشباب ولا يمنحهم موقعهم الطبيعي في العملية الديمقراطية، ما يعمّق فجوة الهوية السياسية بينهم وبين الدولة. (لبنان، المادة ٢١٤).

المحور الثالث: ممكنات تفعيل المشاركة السياسية للشباب

يأتي هذا المحور ليشكّل المسار البنّاء في الدراسة، إذ ينتقل من تشخيص المعوّقات البنيوية والمؤسسية التي تحدّ من مشاركة الشباب اللبناني إلى استكشاف الإمكانات

العملية من أجل تعزيز حضورهم في الحياة السياسية. فمع أنّ واقع الإقصاء يبدو راسخاً وممتدّاً، إلا أنّ التحولات الاجتماعية، وتنامي الوعي السياسي، وتطوّر أدوات التعبئة والتنظيم، تفتح مجالات جديدة يمكن أن تُعيد صياغة العلاقة بين الشباب والدولة. ويهدف هذا المحور إلى تحليل مجموعة من المسارات الإصلاحية التي تشمل تحديث النظام الانتخابي، وتفعيل دور السلطة المحلية، وتعزيز قدرات المجتمع المدني، وتطوير التربية المدنية، وتوسيع آفاق المشاركة الرقمية، إضافة إلى إعادة هيكلة الحياة الحزبية بما يسمح بدمج نخب شبابية جديدة. وتشكل هذه المقاربة مدخلاً ضرورياً لفهم كيف يمكن تحويل الطاقة الاحتجاجية لدى الشباب إلى طاقة سياسية مؤسسية قادرة على التأثير في صناعة القرار.

أولاً: إصلاح النظام الانتخابي وتوسيع قاعدة المشاركة

يُعدّ تعديل القانون الانتخابي مدخلاً أساسياً لفتح المجال السياسي أمام الشباب. فخفض سن الاقتراع إلى ١٨ عاماً يُعيد دمج فئة عمرية واسعة لطالما استُبعدت من العملية الانتخابية. كما أن إعادة النظر في تقسيم الدوائر، وتخفيض الحاصل الانتخابي، وتسهيل تشكيل اللوائح، كلها خطوات تسمح بزيادة فرص القوى الشبابية في المنافسة. وتُظهر التجارب المقارنة أن إصلاح القواعد الانتخابية يشكّل خطوة محورية نحو تجديد النخب السياسية وتوسيع التمثيل الشعبي (Huntington and Nelson 1976، ٤٤).

ثانياً: تعزيز دور السلطة المحلية وتمكين الشباب في البلديات

تشكّل المجالس البلدية والإدارية فضاءً مناسباً للشباب لاكتساب الخبرة السياسية والتنظيمية، نظراً لقربها من حاجات المواطنين وقدرتها على إحداث تغيير ملموس. ويمكن للبلديات أن تشجّع مشاركة الشباب من خلال إنشاء لجان شبابية، وتطوير خطط محلية تشاركية، والاستثمار في مشاريع تنموية تتيح لهم ممارسة القيادة والعمل الميداني. ويسهم هذا النهج في بناء نخب محلية جديدة تمتلك رؤية تنموية

ومهارات إدارية تؤهلها للمشاركة على المستوى الوطني مستقبلاً (ESCWA 2020، ٢٨).

ثالثاً: تفعيل دور منظمات المجتمع المدني

أثبتت منظمات المجتمع المدني قدرتها على احتضان الشباب وتطوير مهاراتهم في مجالات تتعلق بالحقوق، والمساءلة، والحوكمة، ومراقبة الانتخابات. وقد حمَلَت هذه المنظمات جزءاً كبيراً من العمل التغييري، ووفّرت للشباب مساحة للعمل الجماعي خارج الإطار الحزبي التقليدي. ويسهم تعزيز استقلاليتها وتعاونها مع المؤسسات العامة في خلق مسارات بديلة للمشاركة السياسية، وإعادة تشكيل الوعي السياسي لدى الأجيال الشابة (UNDP Lebanon 2021، ١٥).

رابعاً: تمكين المشاركة عبر التكنولوجيا ووسائل التواصل

أعادت الوسائل الرقمية تشكيل أدوات الفعل السياسي لدى الشباب، إذ أتاحت لهم التعبئة والتنظيم ورقابة الأداء العام بكلفة منخفضة وبسرعة عالية. وقد مثّلت الحملات الرقمية إحدى أبرز أدوات الضغط السياسي خلال السنوات الأخيرة، كما ساهمت في فضح الفساد وتداول المعلومات وتشكيل رأي عام متنوع. وتفعيل هذه الإمكانات يتطلب تطوير منصات رسمية للتواصل مع الشباب، وتعزيز الثقافة الرقمية، ومحاربة التضليل السياسي (Arab Barometer 2022، ٩).

خامساً: تحديث التربية المدنية ودور المؤسسات التعليمية

تؤدي المؤسسات التربوية، خاصة الجامعات، دوراً محورياً في تنمية الثقافة السياسية للشباب. فتعزيز مقررات المواطنة، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، ومهارات الحوار والنقاش، يساعد على بناء وعي سياسي مستقل ومسؤول. كما يمثّل النشاط الطلابي مساحة تدريبية مهمة على الممارسة الديمقراطية، وإحدى القنوات التي تمكّن الشباب من التعبير عن آرائهم وتطوير أدواتهم في القيادة والعمل الجماعي (OECD 2019، ٥٢).

سادساً: إصلاح الحياة الحزبية وإعادة بناء الثقة

يُعدّ تحديث الأحزاب السياسية شرطاً أساسياً لتحفيز الشباب على المشاركة الفاعلة. فتبنّي آليات ديمقراطية داخل الأحزاب، مثل الانتخابات الداخلية المنتظمة، والتداول على القيادة، ومحاسبة الهيئات الحزبية، وإتاحة المجال لقيادات شابة، كلها عناصر تسهم في إعادة بناء ثقة الشباب بالحياة السياسية. وتؤدي هذه الإصلاحات إلى خلق فضاءات حقيقية للمشاركة، وتحويل الأحزاب من كيانات مغلقة إلى مؤسسات سياسية قادرة على تجديد نفسها (مراد ٢٠٠٦، ٤٤).

الخاتمة

تُظهر الدراسة أنّ المشاركة السياسية للشباب اللبناني ليست مشكلة سلوكية أو ظرفية، بل هي ظاهرة بنيوية تتشكل عند تقاطع النظام الطائفي، والأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وضعف الأطر التمثيلية، وغياب السياسات العامة الداعمة للشباب. وقد بينت المحاور الثلاثة أن تمثيل الشباب في المجال السياسي يتأرجح بين قوة احتجاجية قادرة على الحشد والتعبئة وبين ضعف مؤسسي يمنع ترجمة هذا الحضور إلى نفوذ داخل مواقع القرار. ويتضح أنّ العزوف ليس مجرد خيار فردي، بل نتيجة طبيعية لانسداد القنوات السياسية، واستمرار النخب التقليدية في احتكار السلطة عبر شبكات الزبائنية والمحاصصة.

كما تكشف الدراسة أنّ المشاركة الشبابية تتوزع على مستويات عدة، أهمها الاحتجاجي والرقمي، بينما تبقى المشاركة الانتخابية والحزبية الأضعف لغياب البيئة السياسية الداعمة. ويُظهر السياق اللبناني أنّ أزمة المشاركة هي انعكاس مباشر لهشاشة الدولة وضعف مؤسساتها، وأن أي إصلاح سياسي لن يكتمل من دون إدماج فعلي للشباب في مواقع التأثير، بما يعيد بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، ويؤسس لشرعية سياسية جديدة تقوم على الكفاءة والمواطنة لا على

الانتماء الطائفي. ويشكل ادماج الشباب ركيزة لإعادة بناء شرعية سياسية قائمة على المواطنة والكفاءة ، وليس على الولاء الطائفي.

وتخلص الدراسة إلى أنّ معالجة هذه الإشكالية تتطلب مقاربة شاملة تتقاطع فيها الإصلاحات القانونية مع التحولات الثقافية، وتتكامل فيها الجهود الرسمية، والأكاديمية، والمجتمعية، من أجل تحويل المشاركة الشبابية من فعل احتجاجي متقطع إلى فعل سياسي مستدام ومؤثر.

التوصيات

انطلاقاً من النتائج التي توصّلت إليها الدراسة، يتبيّن أنّ معالجة ضعف المشاركة السياسية للشباب اللبناني تتطلب انتقالاً من التشخيص إلى الفعل الإصلاحي. ولا يمكن لهذا التحوّل أن يتحقق ما لم تُعالج الإشكاليات البنيوية والمؤسسية والثقافية التي تعيق انخراط الشباب في العملية السياسية. لذلك تُقدّم هذه التوصيات مجموعة من المسارات العملية التي يمكن أن تُشكل إطاراً موجهاً لصانعي القرار، وللمؤسسات التربوية والمدنية، من أجل تعزيز دور الشباب وتحويل حضورهم من فعل احتجاجي متقطع إلى مشاركة سياسية مستدامة وفاعلة.

أولاً: على مستوى الإصلاح السياسي والقانوني

1. تخفيض سن الاقتراع إلى ١٨ عاماً انسجاماً مع الأهلية المدنية والجزائية، بما يعيد دمج فئة واسعة في العملية الديمقراطية.
2. تعديل القانون الانتخابي من خلال خفض الحاصل الانتخابي، واعتماد دوائر أوسع، وتشديد الرقابة على المال الانتخابي لضمان منافسة عادلة للشباب.
3. إقرار قانون عصري للأحزاب يفرض الديمقراطية الداخلية، والشفافية المالية، وتداول القيادة، ويفتح المجال أمام صعود نخب شبابية جديدة.

ثانياً: على مستوى السلطة المحلية والمجتمع المدني

4. تعزيز دور الشباب في البلديات عبر تشكيل لجان شبابية دائمة، وآليات تشاركية محلية تسمح لهم بالمبادرة وقيادة المشاريع التنموية.
5. دعم منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجالات الحوكمة، والحقوق، والمساءلة، وتمكينها من بناء شراكات مع المؤسسات الرسمية لتعزيز قنوات المشاركة البديلة.

ثالثاً: على مستوى التربية والثقافة السياسية

6. تحديث مناهج التربية المدنية وإدراج موضوعات المواطنة، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، ومهارات النقاش والحوار.
7. إحياء العمل الطلابي والجامعي بوصفه فضاءً تدريبياً على الممارسة الديمقراطية، وتطوير مهارات القيادة والعمل الجماعي لدى الشباب.
8. تعزيز الثقافة الرقمية وبرامج محوّ الأمية الإعلامية للحد من التضليل السياسي، وتوجيه الفعل الرقمي نحو الرقابة والمساءلة.

رابعاً: على مستوى بناء الثقة وإعادة إدماج الشباب

9. فتح قنوات رسمية للحوار مع الشباب عبر منصات حكومية تفاعلية تستقبل طروحاتهم وتدمجهم في النقاشات العامة.
10. إشراك الشباب في صياغة السياسات العامة خصوصاً تلك المتعلقة بالتعليم، والوظائف، والاقتصاد الرقمي، والهجرة، بما يعزز إحساسهم بالملكية السياسية.
11. تحويل المشاركة الاحتجاجية إلى مشاركة مؤسسية عبر ربط الحركات الشبابية بالمجالس المحلية والبرلمانية، وتوفير مسارات رسمية للاستجابة لمطالبهم.

لائحة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. أبو زيد، نصر حامد. دوائر الخوف: قراءة في خطاب المرأة. بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٥.
٢. الأسود، صادق. علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده. بغداد: مكتبة السنهوري، ١٩٩٠.
٣. البغدادي، عبد السلام إبراهيم. الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.
٤. الجوهري، عبد الهادي أحمد. دراسات في علم الاجتماع السياسي. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥.
٥. دوفرجيه، موريس. مدخل إلى علم السياسة. ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي. بيروت: دار الجليل، ١٩٨١.
٦. عليوة، السيد، ومنى محمود. مفهوم المشاركة السياسية. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١.
٧. الكبيسي، عامر. الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق. الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، ١٩٨١.
٨. الكواري، علي خليفة، وآخرون. المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.
٩. كامل، ثامر محمد. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. عمّان: دار مجدلاوي للنشر، دون تاريخ.
١٠. مراد، علي عباس. "المشاركة السياسية من منظور تنموي." المجلة السياسية والدولية، العدد ٥، ٢٠٠٦.
١١. معوض، جلال عبد الله. "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي." في: علي الدين هلال وآخرون. الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.
١٢. بطرس، رعد عبود. "أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي." في: برهان غليون وآخرون. حقوق الإنسان: الرؤى العالمية والإسلامية والعربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.
١٣. خيري، عبد الرزاق. "الرأي العام والمشاركة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية." مجلة دراسات عراقية، العدد ١، ٢٠٠٥.
١٤. المشّاط، عبد المنعم. "العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث." مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٢، ١٩٨٨.
١٥. هلال، علي الدين، وآخرون. الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.
١٦. هدبرد، غوران. الاتصال والتغير الاجتماعي في الدول النامية. ترجمة محمد ناجي الجوهري. بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٩١.
١٧. **ثانيًا: الرسائل الجامعية**

١٨. أحمد، عبد الجبار. معوقات الديمقراطية في العالم الثالث. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ١٩٩٤.
١٩. حسين، حسين علوان. مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية: الأنموذج الأفريقي. أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ١٩٩٦.
٢٠. قاسم، هند. المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي: دراسة حالة الكويت. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

ثالثًا: المراجع الأجنبية

1. Arab Barometer. Youth and Digital Politics in MENA. Wave VI, 2022.
2. ESCWA. Youth in the Arab Region. United Nations, 2020.
3. ESCWA. Local Governance and Youth Engagement in the Arab Region. United Nations, 2020.
4. European Union. Youth Participation Handbook. Brussels, 2021.
5. Huntington, Samuel P., and Joan Nelson. No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries. Cambridge: Harvard University Press, 1976.
6. OECD. Youth Engagement Review. Paris: OECD Publishing, 2019.
7. OECD. Civic Education and Youth Political Participation. Paris: OECD Publishing, 2019.
8. UNDP Lebanon. Youth Empowerment and Civil Society. Beirut: UNDP, 2021.
9. UNDP. Youth Strategy in Arab States 2016–2021. New York: United Nations Development Programme, 2017.

رابعًا: القوانين

لبنان. قانون الموجبات والعقود، المادة ٢١٤.

وزارة الداخلية اللبنانية. القانون الانتخابي رقم ٢٠١٧/٤٤. بيروت.

خامسًا: المصادر الإلكترونية

Lebanese Daily. "الانتخابات اللبنانية ٢٠٢٢ – تحليل سياسي."

https://lebanesedaily.com/2022/03/08